

كمتصرف، لولا عمله لعمِلَ في الاسم أو في موضعه. والسببي متصل بضمير الاسم، أو مشتمل صفته على ضمير الاسم، أو عطف عليه متصل بضميره بالواو فقط، أو أضيف إلى شيء من ذلك. والاسم إن تصدر العامل خبر رافع ولو في الموضع، وجب فيه الابتداء، أو غير رافع، اختير، ويجوز نصبه بضمير من لفظه إن أمكن، وإلا فمن معناه. والنصب مع ضمير منصوب أحسن منه مع سببي منصوب، ومع هذا أحسن منه مع ضمير مجرور، ومع هذا أحسن منه مع سببي مجرور. أو غير خبر، جاز الابتداء، [١٢ و] والحمل على الفعل، هذا ما لم يقع العامل صلة، أو صفة، أو فصل بينه وبين الاسم بـ «ما» لنفي، أو «لا» جواب قسم، أو لامر ابتداء، أو قسم، أو أداة استفهام، أو شرط، أو تحضيض، فيجب الابتداء. وإن سبقه أداة تختص بالفعل فيجب الحمل على الفعل، وهي كل ظرف زمان مستقبل، وأداة شرط ولو لما كان سيقع لوقوع غيره، أو بمعنى «إن»، والفرق بينها أن تلك يليها ماضي المعنى، وهذه مستقبله، وأداة تحضيض، وهي: هَلَّا، وألَّا، وَلَوْ ما، ولولا، والامتناعية لا يليها إلا المبتدأ، وجواب «لو ولولا» موجبا ومنفيا بما يجوز دخول اللام عليه، وبلم يمتنع، أو أداة تكون أولى بالفعل** وهي أداة استفهام و«ما ولا» لنفي، فالاختيار الإضمار. ويجب تقديم الفعل على الاسم إن وقعا بعد أداة شرط أو استفهام فتخرج عن الاشتغال، وعكسه [١٢ ظ] ضرورة إلا الهزمة و«إن» فالاختيار تقديم الفعل بشرط مضيئه في «إن»، أو سؤال جملة الاشتغال جوابه، أو عاطف والعامل خبر، ففي السؤال الوجهان، والاختيار موافقة المستفهم له في الإعراب. وفي العاطف إن كان على جملة اسمية

(**) العبارة: وهي أداة الاستفهام تطرد في الكتاب بعد «أداة تكون أولى بالفعل».